

## محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990-2014)

أ- مسعود ميهوب أ.د: بركان يوسف جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر.

mihoubmessaoud@yahoo.fr

المخلص:	Abstract :
<p>تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 1990-2014 للاستقرار الاقتصادي الكلي المستديم ، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي والتي تُشكل في مجملها المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي، ومن ثمة فقد حاولت هذه الدراسة تحديد مدى قدرة الجزائر على التحكم في سلوك تلك المتغيرات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم قوة اقتصادها، لتقييم مدى نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق الإستدامة المنشودة.</p> <p><b>الكلمات المفتاحية :</b> الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي.</p>	<p>This study aims to make a complete assessment to the extent of achievement of economic reforms and recovery programs accredited by Algeria during the period 1990-2014 for a sustainable macro-economic stability, through the identification of the most important variables affecting the behavior of economic growth, inflation, unemployment and external balance - key indicators of economic stability-. Based on this, this study tried to determine the extent to which Algeria is able to control these variables' behavior and direct them in a way that serves its economy strength, to assess the success of the policies adopted for achieving the desired sustainability.</p> <p><b>key words :</b> Economic stability, Economic growth, Unemployment, Inflation, External balance.</p>

### تمهيد :

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات عديد المشاكل الاقتصادية التي حالت دون تقدمه في مجال التنمية، فاعتماد الجزائر على نموذج الصناعات المصنعة كوسيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الحقبة الإستعمارية عن طريق الإستثمار في الصناعات الثقيلة باستخدام مخصصات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة بين 1966 و1990 لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة، حيث ما فتىء أن بدأ الإقتصاد الوطني في التراجع والضعف انعكست مظاهره في معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة واستمرار ميزان المدفوعات بالانخفاض بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك كنتيجة حتمية لعدة عوامل نذكر منها: التبعية الاقتصادية، النمو الديموغرافي المتزايد باطراد والإعتماد على قطاع المحروقات الذي يشكل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

إن الأزمة البترولية التي عصفت بأسعار النفط إلى مستويات متدنية بداية الثمانينات، وبالتحديد مع أخذ منحى الأسعار في التنازل بداية من شهر مارس 1983 وما رافقه من انخفاض حاد سنة 1986، أدى بالدولة الجزائرية إلى توقيف الإستثمار في المشاريع الضخمة خصوصا في ظل عدم تحقيق المؤسسات العمومية المنشأة في مرحلة التخطيط المركزي للطموحات المنتظرة، والتوجه تدريجيا نحو دعم المنشآت القاعدية (الطرق، السدود، قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة) مما أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، وعجل بالإعتماد المتزايد على الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات على حساب الإستثمار والتشغيل مما زاد من التبعية للعالم الخارجي.

إن كل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولقد بدأت الجزائر منذ مطلع التسعينيات للقرن الماضي بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود، ومع تلك التغيرات الحاصلة في الإقتصاد، وبعد مرور أكثر من عقدين على هذه الإصلاحات فإننا نطرح السؤال التالي كمنطلق للبحث:

- ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر؟.

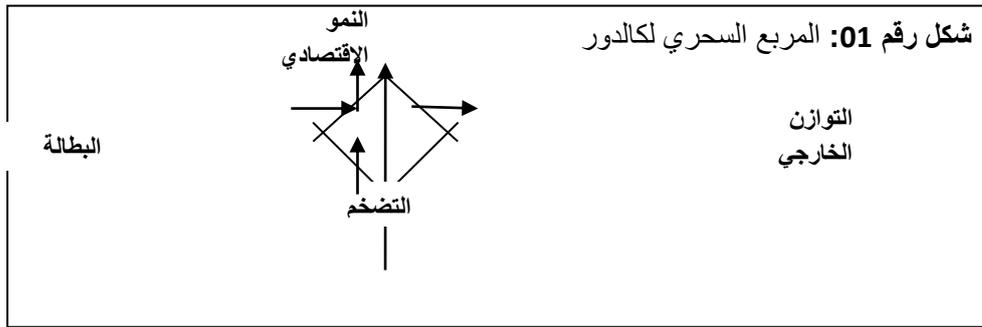
I- **مدخل إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي :**

تسعى الدول باختلاف قوة اقتصادياتها متقدمة كانت أو نامية إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك لما له من أهمية بالغة على المستويين الجزئي والكلي، وقد أثارت المفاهيم المتعلقة بنوع الإستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه جدلا واسعا بين المفكرين الإقتصاديين، ففي البداية كان يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع

الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى إختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية يتعلّق باستقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي أصبح الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد، استقرار ميزان المدفوعات<sup>11</sup>.

إن استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل.

من خلال ما سبق فإن الإستقرار الإقتصادي الكلي يستهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، بمعنى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي بالإضافة إلى تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد الوطني عند نقطة تعادل مجموع الإلتزامات والحقوق اتجاه العالم الخارجي، وعليه فإنه يمكن تحديد أهم مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي من خلال المربع السحري لكالدور:



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص34.

## II- محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر باستخدام أدوات القياس الإقتصادي:

من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة<sup>12</sup>، يمكن استخلاص أهم المتغيرات المؤثرة في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر والتي يمكن حصرها في: أسعار البترول ومخزون رأس المال وحجم العمالة بالنسبة للنمو الإقتصادي، التضخم يفسره كل من الكتلة النقدية والأجارية وإجمالي الواردات ومؤشر أسعار الواردات، أما بالنسبة للبطالة فيمكن تحديد كل من إجمالي الإستثمار المحلي والكتلة الأجرية وإجمالي عدد السكان كمتغيرات مفسرة، وتشكل أسعار النفط ومعدل سعر الصرف الحقيقي ودرجة الإنفتاح الإقتصادي أهم المؤثرات في التوازن الخارجي، وعليه فسنباحول قياس مدى تفسير هذه المتغيرات لكل مؤشر على حدى.

إن المتغيرات المقترحة لتفسير سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر لا تشكل سوى أرضية بناء للتحليل فيما تبقى من هذه الدراسة، وهو الأمر الذي يتطلب التحقق من مدى تفسيرها فعلا لسلوك تلك المؤشرات، لذلك نحاول استخدام التحليل العائلي في محاولة لدمج المتغيرات المفسرة لكل مؤشر في محور عائلي واحد ومن ثمة محاولة إيجاد العلاقة الإنحدارية بين ذلك المحور المستخرج والمؤشر المطلوب.

تقوم الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها التحليل العائلي (Factor Analysis) على تجميع المتغيرات الفرعية المرتبطة مع بعضها البعض لتكوين عامل واحد يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بين هذه المتغيرات المرتبطة، ولكن لابد من مراعاة أن يكون لكل المتغيرات الفرعية المتضمنة داخل هذا المؤشر نفس وحدة القياس لذلك تم اعتماد الجدول رقم 01 بالملحق رقم 01 كأساس للتحليل.

### 1- محددات النمو الإقتصادي باستخدام أدوات القياس :

2- من خلال مخرجات التحليل (ملحق رقم2) نلاحظ وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات: أسعار البترول

(Poil) ومخزون رأس المال (K) والعمالة (Ep) حيث تتجاوز 91%، كما يشير محدد مصفوفة الارتباط

$D_r = 0.008$  (أكبر من 0.00001) إلى عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو بين الأعمدة وبالتالي عدم

وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات (Multicollinearity).

ويشير مقياس كايزر (KMO-test) والمساوي لـ 0.795 ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.69 إلى وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، وبالتالي يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك النمو الاقتصادي في محور واحد  $F_1$  لتكون قيم الإشتراكيات للمتغيرات على هذا العامل تتجاوز 93%. نلاحظ من الملحق 2 أن المحور الأول يفسر 95.86% من التباين الكلي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وتشير القيمة الذاتية  $\lambda = 2.88$  إلى أن العامل  $F_1$  يفسر تقريبا 3 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد. وبدراسة العلاقة الإندارية بين العامل الأول والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن مخرجات برنامج Spss نجد النموذج المقدر التالي:

$$\widehat{Pib}_t = 131.21 + 9.59F_1^3 - 24.52F_1^2 + 27.32F_1$$

(82.18) (6.05) (-9.12) (14.82)

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.986$  بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 98.6% عن العلاقة الإندارية بين الناتج الداخلي الإجمالي والعامل الأول والمكون أساسا من الثلاث متغيرات السالفة الذكر، ويدعم هذا التوجه قيمة إحصائية فيشر  $F=480.11$  باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإندار للعلاقة المدروسة بين الناتج الداخلي الإجمالي والعامل الأول.

بالنسبة لإحصائية ستودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية. اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت (معامل الكفاءة الإنتاجية لقطاع المحروقات) ومعاملات كثير الحدود للعامل الأول والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد  $R^2$  فإنه يشير بأن 98,6% من متغير الناتج الداخلي الإجمالي مفسرة من طرف العامل الأول، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي من جهة ومخزون رأس المال والعمالة وأسعار البترول من جهة أخرى.

### 3- محددات التضخم باستخدام أدوات القياس الاقتصادي :

نلاحظ وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات: الكتلة النقدية (MM) والكتلة الأجرية (W) ومؤشر أسعار الواردات (Pimp) وإجمالي الواردات مقيمة بالدينار الجزائري الثابت (Imp) حيث تتجاوز في أداها 96%، كما أن

محدد مصفوفة الارتباط  $D_r = 0.0000329$  مما يعني عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات. ويشير مقياس كايزر (KMO-test) والمساوي لـ 0.785 ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.729 إلى وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، وبالتالي يمكن إدراج المتغيرات المفسرة ضمن

محور عاملي واحد  $F_2$  لتكون قيم الإشتراكيات للمتغيرات على هذا المحور تتجاوز في أداها 97%، نلاحظ من الملحق 2 أن المحور الثاني يفسر 98% من التباين الكلي للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتشير القيمة الذاتية  $\lambda = 3.92$  إلى أن العامل  $F_2$  يفسر تقريبا 4 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد. وبدراسة العلاقة الإندارية بين العامل الثاني والرقم القياسي للأسعار في الجزائر، ومن مخرجات برنامج spss نجد النموذج المقدر التالي:

$$\widehat{P}_{cons} = 120.77 + 14.19F_2^3 - 36.19F_2^2 + 33.99F_2$$

(16.40) (2.33) (-3.11) (4.43)

تشير قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.824$  إلى أن النموذج المقدر يعبر بنسبة 82.4% عن العلاقة بين المستوى العام للأسعار والعامل الثاني، وهذا ما تؤكد قيمة إحصائية فيشر  $F=32.82$  باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما

يدل على أن قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإنحدار للعلاقة المدروسة بين المستوى العام للأسعار والعامل الثاني. بالنسبة لإحصائية ستودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية. اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت ومعاملات كثير الحدود للعامل الثاني والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية<sup>4</sup>، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد  $R^2$  فإنه يشير إلى أن 82.4% من متغير المستوى العام للأسعار مفسرة من طرف العامل الثاني ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المستوى العام للأسعار من جهة والكتلة النقدية والكتلة الأجرية ومؤشر أسعار الواردات وحجم الواردات من جهة أخرى.

#### 4- محددات البطالة باستخدام أدوات القياس الاقتصادي :

إن الارتباطات القوية بين المتغيرات: كتلة الأجور (W) وإجمالي عدد السكان (Pop) وإجمالي الإستثمار (Inv) والتي تقارب 90% كحد أدنى، وعلى اعتبار أن محدد مصفوفة الارتباط  $D_r = 0.009$  مما يعني عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات، ونتيجة لكون مقياس كايزر (KMO-test) والمساوي لـ 0.716 ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.63 مما يعني وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، فإنه يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك معدل البطالة في محور واحد  $F_3$  لتكون قيم الإشتراكيات للمتغيرات على هذا العامل تتجاوز 92%.

نلاحظ من الملحق 2 أن المحور الثالث يفسر 95.23% من التباين الكلي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وتشير القيمة الذاتية  $\lambda = 2.857$  إلى أن العامل  $F_3$  يفسر تقريبا 3 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد.

وبدراسة العلاقة الإنحدارية بين العامل الثالث  $F_3$  ومعدل البطالة في الجزائر، ومن مخرجات برنامج Spss نجد النموذج المقدر التالي:

$$\hat{tcho} = 70.75 + 10.55 F_3^3 - 12.07 F_3^2 - 36.86 F_3$$

(18.03) (3.64) (-2.40) (-7.48)

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.81$  بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 81% عن العلاقة بين معدل البطالة والعامل الثالث والمكون أساسا من الثلاث متغيرات السالفة الذكر، ويدعم هذا التوجه قيمة إحصائية فيشر  $F=29.78$  باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإنحدار للعلاقة المدروسة بين معدل البطالة والعامل الثالث.

بالنسبة لإحصائية ستودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية. اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت الموجبة (القدر الناجم عن البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية) ومعاملات كثير الحدود للعامل الثالث والتي تتماشى عكسيا مع المتغير التابع حيث أن زيادة الإستثمار والأجور سيؤدي إلى تخفيض معدل البطالة وهو ما يتلائم والنظرية الاقتصادية، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد  $R^2$  فإنه يشير إلى أن 81% من متغير معدل البطالة مفسرة من طرف العامل الثالث ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين معدل البطالة من جهة وإجمالي الإستثمار المحلي وكتلة الأجور وحجم السكان من جهة أخرى.

#### 5- محددات التوازن الخارجي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي :

إن وجود ارتباط بين المتغيرات: أسعار الصرف الحقيقية<sup>5</sup> (Tcr) وأسعار البترول (Poil) ومؤشر الإنفتاح الاقتصادي (N) والتي تقارب 53.4% كحد أدنى، وعلى اعتبار أن محدد مصفوفة الارتباط  $D_r = 0.201$  (أي أكبر من 0.00001) مما يعني عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات، ونتيجة لكون مقياس كايزر (KMO-

test) والمساوي لـ 0.65. ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.596 مما يعني وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، فإنه يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك رصيد ميزان المدفوعات في محور واحد  $F_4$  لتكون قيم الإشتراكات للمتغيرات على هذا العامل تتجاوز 72,5%.  
وبدراسة العلاقة الإندرجية بين العامل الرابع ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، ومن مخرجات برنامج Spss نجد النموذج المقدر التالي:

$$\bar{BP} = 120.59 F_4^2 + 73.04 F_4$$

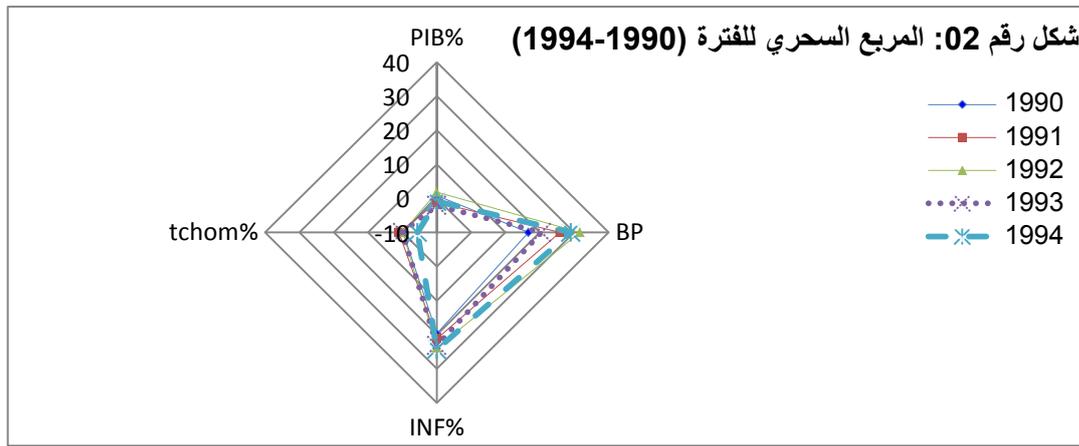
(4.89)      (5.85)

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.678$  بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 67.8% عن العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات والعامل الرابع والمكون أساسا من الثلاث متغيرات السالفة الذكر، ويدعم هذا التوجه قيمة إحصائية فيشر  $F=24.22$  باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن معادلة التمثيل مقبولة، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإندرج للعلاقة المدروسة بين التوازن الخارجي والعامل الرابع.  
بالنسبة لإحصائية ستودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية. اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة معاملات كثير الحدود للعامل الرابع الموجبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإنفتاح الاقتصادي الإيجابي (نمو الصادرات أعلى من الواردات) وذلك رغم انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل سلة من العملات الأجنبية (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) كان له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد  $R^2$  فإنه يشير إلى أن 67.8% من متغير رصيد ميزان المدفوعات مفسرة من طرف العامل الرابع ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

### III- تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر باستخدام المحاور العاملة والمربع السحري لكالدور :

بغرض تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر ومعرفة مدى استدامتها، فإنه يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى : (1990-1994) : وتنطلق من بداية التقرب نحو الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) في محاولة لتصحيح أوضاع مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي (خصوصا في ظل أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا من استمرار تسجيل أسعار بترول متدنية)، هذا التقرب الذي طبعه ثلاث اتفاقات للإستعداد الإنتماني بداية من الإستعداد الإنتماني الأول (1989/05/31-1990/05/30)، ثم Stand by2 (1991/06/03-1992/03/31)، إلى غاية إمضاء الإتفاق الثالث للإستعداد الإنتماني (1994/04/01-1995/03/31)، هذه الإتفاقات التي جاءت بشروط قاسية ميزتها سياسة مالية تقشفية (تقليص في حجم الإنفاق) بالتزامن مع سياسة نقدية صارمة (تحكم أكبر في الكتلة النقدية) وبالتوازي كذلك مع تحرير الأسعار وإنزلاق تدريجي لسعر الصرف مع بداية التحرير للتجارة الخارجية، هذه الإجراءات وغيرها جاءت لإعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق، وكان لها انعكاساتها على مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي كما يبينه الشكل التالي:



المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام معطيات الجدول: 02 الملحق: 01 وباستخدام برنامج Excel

من خلال التمثيل البياني رقم: 02 نلاحظ تشوه واضح في شكل المربع السحري لكالدور، الذي يبعده من شكل المربع إلى شكل المعين، ثم يقارب شكل المثلث في سنة 1994، والملاحظ كذلك :

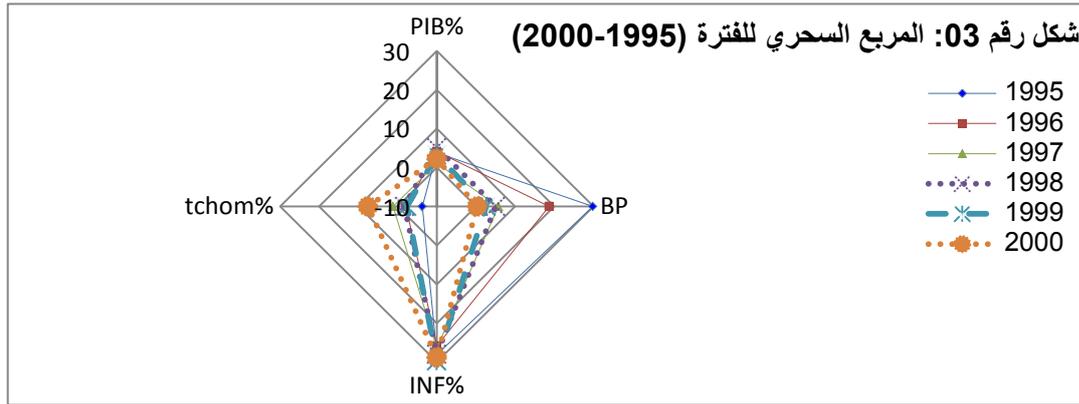
- انجذابه كثيرا نحو الأسفل بسبب تسجيل معدلات تضخم مرتفعة خلال الفترة المدروسة، خصوصا في سنة 1992 حيث سجلت نسبة تضخم تقدر بـ 31.7% بالتزامن مع ارتفاع قيمة العامل الثاني  $F_2$  من -0.88 سنة 1991 إلى -0.83 عام 1992، وهذا كنتيجة حتمية لتسجيل الكتلة النقدية أكبر نسبة نمو لها بـ 24.26% مع زيادة في الكتلة الأجرية بنسبة 33.59% كخلفية لتدهور القدرة الشرائية وتخلي الدولة عن دعم العديد من السلع في إطار جملة من الإصلاحات الذاتية، مما اضطر الحكومة الجزائرية إلى رفع الأجور إلى 3000<sup>vi</sup> دج كحد أدنى مضمون بداية من جانفي 1992، كذلك يعزى ارتفاع معدل التضخم لسنة 1992 إلى نمو أسعار السلع والخدمات المستوردة والتي تشكل كمية معتبرة من إجمالي السلع المستهلكة بـ 6.22%، مما انعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار ومن ثمة تعزيز الإتجاهات التضخمية، وقد حاولت الجزائر كبح جماح هذا التضخم وذلك بالرفع من حجم الواردات بـ 4.59%، لكن لم تتمكن هذه الزيادة من امتصاص حجم الطلب المتزايد في ظل قلة العرض بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي كما هو مبين في الشطر العلوي من مربع كالدور<sup>vii</sup>.

- انجذابه كثيرا نحو جهة اليسار بسبب ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة، حتى وصلت في أقصاها إلى 24.36% سنة 1994 أي حوالي ربع الفئة النشطة، ويعزى ذلك إلى تخلي الدولة عن مهمة الإستثمار وبالتالي التشغيل بعد العجز الكبير المسجل في ميزان المدفوعات وإحتياطات الصرف الأجنبي بسبب تدني أسعار البترول كما هو واضح في الشطر الأيمن من المربع السحري، حيث انخفض إجمالي الإستثمارات بأقصى حد له إلى حدود 12,79 مليار دينار أي بنسبة -11,98% مقارنة بسنة 1993، بالإضافة إلى عدم فعالية المؤسسات العمومية الموجودة وقلة امتصاصها للعمالة بالرغم من برامج إعادة الهيكلة العضوية التي استفادت منها في مخططات التنمية السابقة، من جهة أخرى فإن معدلات النمو السالبة لا تسمح بامتصاص عمالة جديدة في ظل ارتفاع حجم السكان بمعدل أكبر من 2%.

ونشير هنا إلى وجود علاقة طردية بين المحور الثالث المتزايد باطراد ومعدل البطالة على عكس ما يفترض والسبب هو أن حجم السكان شكل المحدد الرئيسي للعامل الثالث في ظل محدودية تأثير باقي العوامل خلال هذه الفترة من الدراسة.

- انجذابه من الأعلى نحو مركز المربع نتيجة لتسجيل معدلات نمو متدنية، خصوصا في سنة 1993 حيث سجل المحور الأول أدنى قيمة له في حدود -0.88 بالتزامن مع تسجيل معدل نمو سالب يقدر بـ -2.1%، ويعود السبب في ذلك كما يفسره المحور العملي الأول إلى انخفاض أسعار البترول بـ -12.64% مقارنة بسنة 1992 أي بحوالي -2.53 دولار للبرميل، إضافة إلى انخفاض نسبة نمو مخزون رأس المال إلى أدنى حد بمعدل 0.09% وتخفيض حجم العمالة بـ -13.86% كنتيجة لغلق مؤسسات عمومية في إطار تطبيق سياسة الإستقرار الاقتصادي<sup>viii</sup>، وقد استمرت تلك الوضعية في سنة 1994 بتسجيل نسبة نمو -0.9% بالتزامن مع انخفاض أسعار البترول بـ 7.4% بالرغم من تسجيل تحسن في نمو مخزون رأس المال وحجم العمالة مما يوحي بارتباط النمو الاقتصادي والمحور العملي الأول أكثر بتقلبات أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية.

- انجذابه من اليمين نحو المركز بسبب تسجيل رصيد سالب في ميزان المدفوعات، خصوصا في 1994 حيث سجل عجزا بمقدار -4.36 مليار دولار نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار البترول والتي سجلت أقل قيمة لها خلال هذه الفترة بمقدار 16.19 دولار للبرميل، مع تسجيل ارتفاع سلبي لمؤشر الإنفتاح الإقتصادي بتراجع الصادرات في ظل تزايد حجم الواردات بمقدار 6.1% مقارنة بسنة 1993 بسبب ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي (Tcr) والذي يعني ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري مما قلل من تنافسية المنتج الوطني مقابل السلع الأجنبية (محاولة الجزائر التخفيف من انهيار القدرة الشرائية للعملة الوطنية)، وكمحصلة لذلك فقد كانت للمحور العملي الرابع نفس سيرورة رصيد ميزان المدفوعات مما يوحي بالإرتباط الشديد لهذا المحور مع كل المتغيرات المفسرة خلال هذه الفترة من الدراسة.
- **المرحلة الثانية : (1995-2000)** وتنطلق من بداية ظهور نتائج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية إلى غاية سنة 2000، وهي فترة الجيل الثاني من الإصلاحات.



**المصدر :** من إعداد الباحثان باستخدام معطيات الجدول: 02 الملحق: 01 وباستخدام برنامج Excel

من خلال التمثيل البياني رقم: 03 نلاحظ بداية التحسن في شكل المربع السحري لكالدور، والملاحظ كذلك:

- انجذابه من الأسفل نحو المركز مع مرور الزمن بسبب تسجيل تناقص في معدلات التضخم من 29.8% سنة 1995 إلى 0.3% سنة 2000، حيث أن الوضع الإقتصادي المتردي خلال الفترة السابقة أدخل الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وكانت الإنطلاقة الحقيقية لهذه الإصلاحات في 1995 حيث كانت ترمي وفي جزئية منها إلى تقليص معدلات التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، وقد تحقق ذلك في سنة 1996 حيث قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 14.44% مع تسجيل تراجع في كتلة الأجور بـ -13.29% بالتزامن مع انطلاق عملية خوصصة المؤسسات العمومية بداية من شهر أفريل حيث تمت تصفية 117 مؤسسة بنهاية السنة<sup>x</sup>، كما سُجل في نفس السنة ارتفاع في حجم الواردات بـ 17.29% لتغطية الطلب المحلي المتزايد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وهو ما أدى في النهاية إلى تراجع معدل التضخم إلى حدود 18,7%.
- في سنة 1998 وبالرغم من تسجيل نمو للكتلة النقدية بـ 47.26% وارتفاع كتلة الأجور بـ 7.31% وارتفاع مؤشر أسعار الواردات بـ 8.23% مما رفع من قيمة العامل الثاني، إلا أن زيادة الواردات بحوالي 850 مليون دولار مقارنة بسنة 1997 بالتزامن مع تسجيل نمو اقتصادي معتبر قدر بـ 5.1% حال دون حدوث ضغوط تضخمية بل تراجع معدل التضخم إلى حدود 5%.

- في سنتي 1999 و2000 نسجل تراجع في معدل نمو الكتلة النقدية وكتلة الأجور ومؤشر أسعار الواردات بالتزامن مع تحقيق الواردات لنسب نمو موجبة تتجاوز 4% مما أدى إلى تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 2.6%.
- انجذابه كثيرا نحو اليسار بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة، حيث تجاوزت في مجملها نسبة 26% مما يؤكد التأثير السلبي لبرنامج الإصلاح الإقتصادي المعتمد والذي يقضي بتخفيض النفقات العامة خصوصا الإستثمارية منها، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما أضاف مركبة جديدة إلى مركبات البطالة والمتمثلة في تسريح العمال حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد المناصب المفقودة قدرت بحوالي 637188 منصب شغل<sup>x</sup>، وهو ما أدى إلى انخفاض الكتلة الأجرية وضعف نموها، وهذا بالتزامن مع المركبة الأساسية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي المتزايد بمعدل يتجاوز 1.5%.

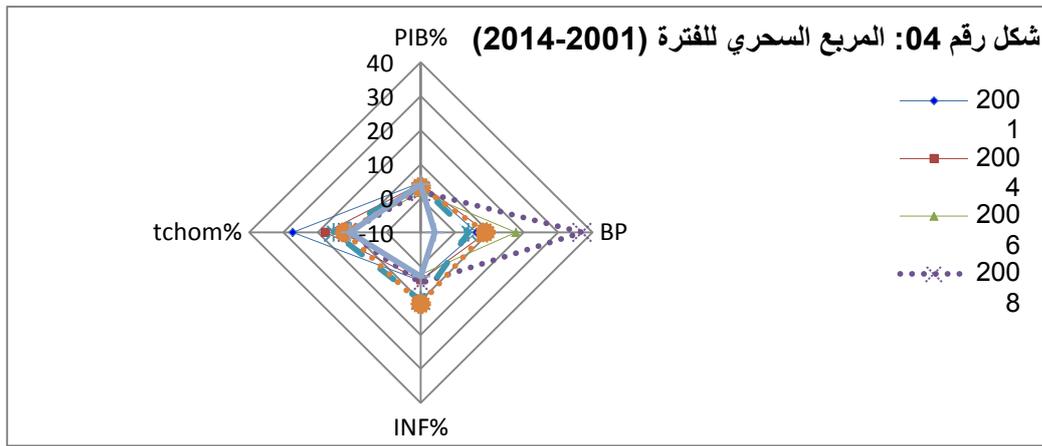
على صعيد المحور العملي نلاحظ ارتفاع مستمر لقيم العامل الثالث نتيجة للإرتفاع المستمر لحجم السكان والذي بقي المحدد الرئيسي للعامل الثالث في ظل محدودية تأثير باقي العوامل خلال هذه الفترة من الدراسة. - انجذابه تدريجيا نحو الأعلى نتيجة إنتعاش معدلات النمو الاقتصادي بداية من سنة 1995 بعدما كان ضعيفا وسالبا خلال الفترة (1990-1994) بنسبة متوسطة تقارب -0,32%، وقد سجلت سنة 1997 أضعف معدل نمو بمقدار 1.1% وأكثر تحديدا بالنسبة لسياسات الإستثمار المكون لمخزون رأس المال والتشغيل، ويمكن تفسير ذلك في انحراف برنامج الإستقرار الكلي عن مساره سنة 1996<sup>xi</sup> بالتزامن مع انخفاض أسعار صحاري بلاند إلى عتبة 19.6 دولار للبرميل. ويمكن أيضا ملاحظة المفارقة الحاصلة في سنة 1998، حيث سجل مؤشر النمو الإقتصادي أكبر معدل خلال الفترة بمقدار 5.1% وذلك بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول إلى حدود 13 دولار للبرميل مقابل 19.62 د/ب سنة 1997 متأثرة في ذلك بالأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، ويعود السبب في ذلك إلى التفوق الواضح للنمو خارج قطاع المحروقات مدعوما بالتحسن في إنتاج القطاع الصناعي بنسبة 5.6% وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نموا بما يقارب 10%، بالإضافة إلى تحسن المردود الفلاحي الناتج عن تحسن الأحوال الجوية بنسبة نمو 11.4%، كما تجدر الإشارة إلى تسجيل قطاع المحروقات نسبة نمو تقدر بـ 3.5% نتيجة ارتفاع حجم الصادرات البترولية إلى 549.4 برميل يوميا مقابل 373.1 ب/ي سنة 1997<sup>xii</sup>.

- انجذابه تدريجيا نحو اليمين بسبب تقلص العجز في رصيد ميزان المدفوعات وتسجيل فائض معتبر في سنة 2000، متأثرا في ذلك بارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 28 دولار للبرميل، بالتزامن مع الإستمرار في التحكم في حجم الواردات عند حدود 11.7 مليار دولار بالتزامن مع التخفيض المستمر لقيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى تسجيل درجة انفتاح اقتصادي إيجابي تجاوزت 63%، مما يعني التزام الجزائر واستمرارها في تطبيق الإصلاحات المبرمجة والتي تقضي في إحدى جزئياتها بانتهاج سياسة الحد من الواردات مقابل استمرارية في الغنزلاق التدريجي في سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

والملاحظ كذلك تسجيل العامل الرابع أضعف قيمة له في سنة 1998 بمقدار -1.21 نتيجة انخفاض أسعار البترول لأدنى قيمة لها تجاوزت حتى انهيار الأسعار في 1986 بمقدار 13.02 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض درجة الإنفتاح الاقتصادي إلى 45% بالتزامن مع ارتفاع قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع Tcr) خلال هذه الفترة من الدراسة مما زاد من تنافسية المنتجات الجزائرية حيث لم ترتفع الواردات بشكل مؤثر على رصيد الميزان الكلي للمدفوعات (850 مليون دولار).

### المرحلة الثالثة : (2001-2014)

إن الإرتفاعات الغير مسبوقه لأسعار البترول بداية من سنة 2000، وفي ظل التوقعات بعدم تراجعها في المديين القصير والمتوسط، دفع بالدولة الجزائرية إلى إقرار مجموعة من البرامج الإستثمارية الهامة بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي رصد له مبلغ أولي 7مليار دولار (552 مليار دينار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009) بمبلغ 114 مليار دولار (8464 مليار دينار) وانتهاء بالبرنامج الخماسي الثاني لتوطين النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) بمبلغ 286 مليار دولار (21214 مليار دينار)<sup>xiii</sup>، حيث تستند هذه المخططات إلى النظرية الكينزية والتي ترى بأن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى الرفع من الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى إنعاش الإقتصاد والرفع من الإنتاج والتشغيل، مع اتباع استراتيجية النمو غير المتوازن والتي يمكن تلخيص أفكارها في توجيه جزء معين من الإستثمارات كحد أدنى لقطاعات الإنتاج، مع التركيز على الصناعات التي لها آثار دفع للأمام (مخرجاتها تستخدم في إنشاء صناعات أخرى) والتي كذلك لها آثار دفع للخلف ( استخدام مدخلاتها يشجع على إنشاء الصناعات الأساسية).



المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام معطيات الجدول: 02 الملحق: 01 وباستخدام برنامج Excel

سنحاول تقييم هذه البرامج الإنفاقية على ضوء المربع السحري لكالدور وباستخدام المحاور العاملة حيث نلاحظ: - انجذابه تدريجيا نحو الأعلى نتيجة إنتعاش النمو الاقتصادي، ولكن يبقى البحث في مصدر وطبيعة هذه المعدلات أولوية جوهرية لمعرفة مدى استدامتها، والملاحظ أنه وخلال هذه الفترة من الدراسة سجل النمو الإقتصادي معدلات موجبة تجاوزت كمتوسط 3.5% وهي معدلات مقبولة إذا ما قورنت بمعدلات المرحلة السابقة، لكنها بداية غير كافية مقابل الأموال المضخخة في الإقتصاد الوطني والتي كان بمقدورها تحقيق معدلات تتجاوز 11% لو استخدمت تلك الأموال بعقلانية<sup>xiv</sup>.

إن النمو الاقتصادي هو الزيادة المتواصلة للثروات المنتجة، ويكون توسعا نتيجة الزيادة النسبية في عنصري العمل ومخزون رأس المال، أو مكثفا نتيجة تحسين الفعالية في استخدام الموارد المتاحة (زيادة الإنتاجية)، لكن حتى وإن كان توسعا أو مكثفا فالنمو لا يكون مستداما إلا إذا شكل في نفس الوقت زيادة في القدرات الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يضمن المحافظة باستمرار على مستوى معين لإنتاج للثروات<sup>xv</sup>.

وخلال هذه الفترة من الدراسة تحرك نمو الإقتصاد الجزائري بصورة عفوية في اتجاه النمو غير المتوازن لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية أساسية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيفية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج المباشر<sup>xvi</sup>، حيث كانت لها آثار محدودة على تطور فروع وأنشطة الصناعات التحويلية التي تلعب دورا مهما في توفير المناخ الإستثماري الملائم وبيئة الأعمال المناسبة، والتي سجلت في معظمها معدلات نمو سلبية وحتى تلك التي سجلت معدلات موجبة فإن معظم مدخلاتها الصناعية مستوردة.

الجدول رقم 01 : تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية للفترة 2001-2014 الوحدة: %

الفروع	2001	2004	2007	2009	2012	2014
الصناعات الغذائية	12.5-	15.7-	2.1-	9.1-	2.6-	7.2
المناجم	2.9-	1-	8	3.4	5.6-	6.6
الصناعات الكيماوية	3.1-	1.8-	4.4-	2	1.5	3.4-
الصناعة النسيجية	14.7-	14.8-	2.1-	9.1-	12.7-	0.3-
صناعة الجلود	0.5-	12	4.8-	12-	8.1	12.6
صناعة الخشب والورق	13.1-	4.3-	6.8-	21.4-	11.5-	6.9-
صناعة الحديد والبناء والميكانيك	11	0.6	8.9-	6.4	7.5	11.4-
الطاقة والمياه	5	5.8	6	7.2	12.1	8

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005، 2009، 2014.

إذن ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي المحقق هو نمو توسعي ناتج عن الزيادة النسبية في عنصري العمل ومخزون رأس المال باستخدام الفوائض المالية المحققة في قطاع المحروقات الذي يبقى متغيرا خارجيا خارج عن نطاق التحكم المحلي، فالنمو المحقق هو نمو ظرفي وغير مستديم.

كما تجدر الإشارة إلى تسجيل المحور العالمي الأول إشارة موجبة بداية من سنة 2006 مما يعني أنه للمحافظة على معدلات نمو موجبة يجب أن تتجاوز أسعار البترول حوالي 70 دولار للبرميل، ولتحقيق معدلات نمو مقبولة يجب أن تتجاوز أسعار البترول عتبة 80 دولار للبرميل كما يشتهه تسجيل المحور العالمي قيمة تتجاوز 1 بداية من سنة 2010، وهذا بافتراض استمرار المحافظة على الإحتياطيات النفطية المتواجدة وعدم تناقصها والإستمرار في البحث والتنقيب والرفع من معدلات الإسترجاع للآبار المستغلة.

- انجذابه من الأسفل نحو المركز بسبب تسجيل تحسن في معدلات التضخم حيث لم تتجاوز في معظمها نسبة 5%، والمفارقة تكمن في أن اعتماد البرامج الإنفاقية على النظرية الكينزية من خلال الرفع من الطلب الكلي الفعال والتي يتطلب نجاحها وجود جهاز إنتاجي مرن يسير بالتوازي مع ارتفاع الطلب، وفي ظل جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري كان يفترض أن تكون معدلات التضخم مرتفعة جدا بل وتسير في منحى تصاعدي بالتزامن مع ارتفاع ذلك الطلب. إن الإرتفاع في الطلب الكلي يفسره التزايد المستمر في كل من الكتلة النقدية والأجورية بالتزامن مع ارتفاع مؤشر أسعار الواردات من حيث التكلفة والتأمين والشحن (C.I.F)، قابله ارتفاع مستمر ومتزايد في الإستيراد لتلبية هذا الطلب حتى صلت إلى حدود 68.28 مليار دولار سنة 2014، وهو ما يفسر التحكم في معدلات التضخم ضمن نطاق لا يتجاوز 5% تقريبا خلال الفترة المدروسة.

إن السياسة المنتهجة للدولة الجزائرية رفعت من الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية بفعل تزايد حجوم الاستثمارات العامة بالتزامن مع عدم تمكن الجهاز الإنتاجي الوطني من زيادة طاقاته الاستخدامية لموارده وتوسيع قدراته الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تلبية ذلك الطلب عن طريق الواردات بدون ضوابط ترشيدية، مما جعل الاختلال الهيكلي للجهاز الإنتاجي يزداد تفاقما وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، والتأثير الإيجابي على الاقتصاديات التي تتعامل مع الجزائر خاصة في ظل تطور الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، وهو ما يعني أنه لتتم المحافظة على المعدلات المتدنية للتضخم في ظل مستوى الطلب الموجود يجب أن لا تقل فاتورة الواردات عن 50 مليار دولار سنويا كما يبينه المحور العملي الثاني، وهو ما يعطي انطبعا بعدم استدامة هذه المعدلات فأى هزة في قطاع المحروقات مصدر تغطية الواردات سيكون لها آثار سلبية على التضخم في الجزائر.

- انجذابه تدريجيا نحو المركز من جهة اليسار بسبب انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة، وللتحقق من مدى استدامة هذه المعدلات وبالنظر إلى مستويات التشغيل حسب القطاعات كما هو موضح من الجدول:

الجدول رقم 02 : تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات للفترة 2002-2014 الوحدة: %

القطاعات	2002	2004	2007	2011	2013	2014
قطاع الفلاحة	8.28	3.32	3.48	-8.98	25.11	-21.21
قطاع البناء والأشغال العمومية	7.09	7.72	8.71	-15.43	7.69	1.95
قطاع الصناعة	0.19	2.55	-0.57	2.24	5.39	-8.31
قطاع الخدمات، إدارة، تجارة، خدمات أخرى	3.70	3.62	3.08	4.20	3.02	-3.49

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005، 2009، 2014.

إن الانخفاض الهام في معدل البطالة يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية متأثرة في ذلك بحجم الاستثمارات المقررة لهذه القطاعات والتي فاقت نسب نموها نسب النمو السكاني، إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية مما يعني أن تأثير السياسة الاقتصادية المتبعة على التشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام، كما أنه لم يتم تسجيل أي إنعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم العمالة، وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة الاقتصادية المنتهجة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد المصدر الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة<sup>xvii</sup>.

- انجذابه نحو اليمين بسبب تسجيل رصيد موجب لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة من الدراسة مدعوما بالإرتفاعات المسجلة في أسعار البترول في السوق النفطية العالمية، باستثناء سنة 2014 حيث تراجع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات إلى -5.88 مليار دولار، ولعل هذا التراجع بدأ فعليا بداية من 2012 بالتزامن من أخذ أسعار النفط لمنحى تنازلي مؤرخا في ذلك لمرحلة جديدة انتهى معها على ما يبدو زمن النفط التقليدي.

إن الرصيد السلبي لميزان المدفوعات في 2014 لم يكن السبب الرئيسي فيه هو انخفاض سعر البترول فقط حيث بقيت تقارب 100 دولار للبرميل (أي أعلى حتى من تلك المسجلة في سنة 2008)، فالسياسات الإنفاقية المعتمدة من طرف الجزائر أدخلت إلى الساحة متغيرا جديدا لا يقل خطورة عن انهيار أسعار البترول، ألا وهو التطور الكبير لحجم الواردات التي أخذت منحى تصاعديا حتى فاقت عتبة 60 مليار دولار بداية من 2012 في حركة عكسية لتطورات أسعار النفط، ومما يوحي بحجم الخطورة عدم مرونة سعر الصرف حيث أن التخفيض المتعمد لقيمة الدينار الجزائري<sup>xviii</sup>

(انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي أدنى من القيمة المسجلة في 2001) لم يسهم في تقليص حجم الواردات التي أصبحت أمرا لا بد منه لتلبية الطلب المحلي المتزايد في ظل جمود الجهاز الإنتاجي المحلي.  
الجدول رقم 03 : تطور العوامل المؤثرة في الميزان التجاري الجزائري للفترة 2002-2014

السنوات	2002	2004	2006	2008	2011	2012	2013	2014
الإحتياجات النفطية (مليار برميل)	11.31	11.35	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
حجم الصادرات النفطية (1000 ب/ي)	566	893	947	841	843	809	744	623
أسعار صحاري بلاند (دولار للبرميل)	24.91	38.35	66.05	98.96	112.92	111.49	109.38	99.68
الواردات (مليار دولار)	14.55	21.88	25.65	49.1	57.21	59.48	63.77	68.28

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقارير أوبك 2005، 2009، 2014. وإحصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة خطورة أكبر تتجلى مظاهرها في ثبات حجم الإحتياجات النفطية عند عتبة 12.2 مليار برميل بالرغم من تناقص حجم الصادرات وانخفاضها من 4% سنة 2012 إلى 8% مطلع 2013 ثم 16% بحلول 2014 (أي بـ 26% سنة 2014 مقارنة بسنة 2011)، مما يعني عدم حصول اكتشافات نفطية جديدة قادرة على تغطية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة بالموازاة مع المحافظة على حجم صادرات سنة 2011، فالمعدل المتسارع لإنخفاض حجم الصادرات يعني أنه وفي غضون 5 سنوات ستكون الجزائر مستوردة وليست مصدرة للبتترول وهو ما يعطي دليلة على أن السياسات الاقتصادية المنتهجة كان لها تأثير سلبي على التوازن الخارجي، وفي ظل هذه الوضعية وفي المدى القصير فإنه حتى لو ارتفعت أسعار البتترول فوق عتبة 100 دولار للبرميل فإنها لن تكون كافية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.  
**خاتمة :**

إن رغبة الجزائر في تحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام والخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانتها نهاية الثمانينات من القرن الماضي، عجلت بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية سواء الذاتية منها أو الموصى بها من قبل الهيئات الدولية، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه الإصلاحات من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنية الإختلالات التي تميزها، وهو ما حاولنا القيام به من خلال هذه الدراسة حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- على مستوى النمو الإقتصادي: فقد بقي سعر البتترول المحدد الرئيسي لتحقيق معدلات مقبولة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري، وأن معدلات النمو الموجبة المسجلة خصوصا خلال فترة البرامج الإنفاقية الضخمة لم يكن نتيجة زيادة في القدرات الإنتاجية الوطنية، بل كان نموا توسعيا ناتج عن الزيادة النسبية في عنصري العمل ومخزون رأس المال باستخدام الفوائض المالية المحققة في قطاع المحروقات وهو ما يجعله نمو ظرفي وغير مستديم، وأثبتت الدراسة أنه وللمحافظة على معدلات نمو مقبولة يجب أن لا تقل أسعار البتترول عن عتبة 80 دولار للبرميل، وهو ما يستوجب الدفاع تحت مظلة أوبك عن سعر مستهدف يتجاوز هذه القيمة، أو تنشيط القطاعات الأخرى خصوصا الفلاحي والصناعي منها لفك الارتباط مع أسعار المادة النفطية وذلك بتوجيه مباشر للبرامج الإستثمارية نحو هذه القطاعات.
- على مستوى التضخم: فإنه تم تخفيض معدلات التضخم ظاهريا وبقيت في حدود لا تتجاوز 5% تقريبا خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي، لكن ومن خلال الدراسة فإن هذه المعدلات المتدنية كانت لها فاتورة كبيرة تجلت في ارتفاع حجم الواردات بشكل مبالغ فيه (تجاوزت في الفترة الأخيرة عتبة 60 مليار دولار) لتلبية الطلب المتزايد في ظل قلة العرض، وهو ما يستوجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة من خلال إعادة توجيه الطلب الكلي الفعال نحو المنتجات الوطنية، وزيادة القدرات الإنتاجية المحلية للرفع من حجم العرض المحلي، وإلا فإن أي هزة في السوق البترولية العالمية مصدر تمويل الواردات سيكون لها آثار سلبية على التضخم في الجزائر.
- على مستوى البطالة: إن تدني معدلات البطالة إلى حدود 10% تقريبا في الفترة الأخيرة ناتج بالأساس عن زيادة مستويات التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تبقى مربوطة بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع، وأثبتت الدراسة أن البرامج الإنفاقية المعتمدة لم تساهم بشكل فعال في انعاش الصناعات المعملية التحويلية التي تشكل المصدر الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، وهو ما يستوجب الإهتمام بهذا القطاع وتوجيه استراتيجية النمو الغير متوازن خلال هذه المرحلة نحو القطاعات الإنتاجية والموفرة لفرص عمل أكبر.
- على مستوى التوازن الخارجي: لاحظنا تسجيل رصيد موجب لميزان المدفوعات في الفترة الأخيرة بعد مرحلة صعبة عانت فيها الجزائر اختلال في الميزان الخارجي، ولكن الأرصدة الموجبة هي ناتجة بالأساس عن الإرتفاعات الغير المسبوقة لأسعار البتترول في السوق النفطية العالمية والتي أخذت منحى تصاعدي بداية من سنة 2000، وأثبتت الدراسة التأثير السلبي لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي أضافت متغيرا جديدا إلى الساحة لا يقل خطورة عن انهيار أسعار البتترول

وهو زيادة التبعية للعالم الخارجي تتجلى مظاهرها في الإعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي المتزايد وبالجم الذي يفقد آلية سعر الصرف مرونتها في إعادة التوازن للحقوق والالتزامات الخارجية. كما أثبتت الدراسة خطورة أكبر تتجلى مظاهرها في تناقص حجم الصادرات الجزائرية من المادة النفطية، مما يستدعي تكثيف الجهود في البحث والتفتيق وزيادة معدلات الإسترجاع للآبار المستغلة، بالإضافة إلى ضرورة التحكم العاجل في الحجم المبالغ فيه للواردات، ومحاولة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي وحدها يمكن أن تحفظ ديمومة التحكم في التوازن الخارجي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

**الهوامش:**

- i - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، 1973، ص 472.
- ii - قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص 122.
- iii - نذكر منها:
  - عبد الغني داندون وبن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر (1970-2008)، مجلة الباحث عدد 10، 2012.
  - عبد الله فوري يحي، محدثات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج SVAR (1970-2012)، مجلة الباحث عدد 14، 2014.
  - iv - الثابت موجب ناتج بالأساس عن سوء التقدير لسرعة دوران النقود (v)، أما بالنسبة للعلاقة الطردية بين العامل الثاني والمستوى العام للأسعار فتشير إلى التأثير الإيجابي للكتلة النقدية والأجورية وأسعار الواردات على التضخم في مقابل حجم حقيقي للواردات ساهم في تقليص شدة تلك الضغوط التضخمية خصوصا في فترة برامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم استغلال الموارد المالية الكبيرة المتأتية من الإرتفاعات الغير مسبوقه لأسعار البترول والتي ساهمت بشكل فعال في الحيلولة دون تسجيل ارتفاعات كبيرة في المستوى العام للأسعار كذلك المسجلة في بداية التسعينات (أي الواردات خففت من حجم تأثير بقية المتغيرات).
  - v - إن حدوث تغيير في معدل الصرف الاسمي - الذي يمثل قيمة عملة محلية لدولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى - قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام، فإذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في دولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف الاسمي، وهو ما يستدعي استخدام مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل، ويتم حسابه بالصيغة التالية: معدل سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي (TCN) / الرقم القياسي للأسعار المحلية مقابل الأجنبية (p\*/p).
  - و تشير إلى أن ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي يعني ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية وبالتالي زيادة تنافسية المنتجات الوطنية.
  - vi - حورية جاودي، تسيير الأجور في الجزائر - دراسة حالة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه onid -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007، ص 151.
  - vii - تشير في هذا الصدد إلى نقطة غاية في الأهمية، فبرنامج التثبيت الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي لسنة 1991 لم يتم تنفيذه كلية لعدة أسباب أهمها عدم تحرير الكثير من خطوط القروض والتخفيض الكبير في قيمة الدينار الجزائري مما ساهم في تراجع الواردات وما نتج عنه من انخفاض في الإنتاج خصوصا في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء، يضاف إلى ذلك تمسك الجزائر بعدم إعادة جدولة الديون وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في خدماتها وتمسكها أيضا بعدم خصصة المؤسسات العمومية المنتجة، كل هذه الأسباب جعلت محاولة الإستقرار الثالثة (1993-1992) تكون من طرف واحد (دون تدخل صندوق النقد الدولي) رفعت الجزائر على إثرها شعار اللاءات الثلاثة: لا لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، لا لإعادة الجدولة، لا لخصصة المؤسسات المنتجة، وهو الأمر الذي أدى إلى رفع كتلة الأجور ومعها الكتلة النقدية، قبل أن تعود الإستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي مع اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث بداية 1994.
  - viii - بلقاسم ماضي وآمال خدامية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 14.
  - ix - علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، ص 29.
  - x - Saib Musette - Valuation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.
  - xi - Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles, Alger 1999, éditions ENAG, P 61.
  - xii - Opec, Annual statistical bulletin, 1999, p23.
  - xiii - ارجع إلى محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 147.
  - xiv - محمد بودواية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2009، ص 200.
  - xv - المرجع نفسه، ص 200.
  - xvi - صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي لتقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد بجامعة سطيف يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 11.
  - xvii - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، عدد 9، 2013، ص 52.
  - xviii - تشير النظرية الاقتصادية إلى أن فعالية السياسة المالية التوسعية تزداد في ظل سعر الصرف الثابت، وهو ما دفع بالجزائر إلى التخفيض المستمر لقيمة الدينار الجزائري (رغم المؤشرات المالية الجيدة) في حركة عكسية لما هو مصرح به من كون الدينار الجزائري يخضع إلى التعويم المدار.
  - للتطرق إلى محتوى النظرية الاقتصادية أنظر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص 1455.

ملحق رقم 01 : جدول قم 01: متغيرات الدراسة والعوامل المستخلصة

الوحدة: 100=2000

Anné e	K	EP	POI L	MM	PIM P	IMP	W	INV	POP	N	TCR	PIB	PCON S	TCH O	BP
1990	96.14	89.81	84.6	16.96	106.30	120.12	20.35	129.39	83.10	48.00	218.40	84.63	21.16	68.19	-2.91
1991	97.05	97.45	73.1	20.53	117.30	98.62	28.88	106.20	85.15	53.00	130.30	83.61	26.64	73.38	13.74
1992	97.40	99.66	69.6	25.51	124.60	103.15	38.58	107.66	87.17	49.00	133.70	85.12	35.08	83.38	-1.45
1993	97.49	85.85	60.8	31.02	125.50	96.24	46.63	105.98	89.13	45.00	160.60	83.33	42.28	80.13	-40
1994	97.76	86.90	56.3	35.77	129.50	102.11	53.12	93.29	90.96	49.00	138.60	82.58	54.54	84.32	-57.60
1995	98.06	90.52	60.5	39.53	110.10	104.16	64.30	94.17	92.69	55.00	116.20	85.72	70.79	97.27	-83.22
1996	98.15	93.25	74.1	45.24	99.10	90.31	75.42	87.89	94.32	54.00	118.50	89.23	84.03	89.65	-27.74
1997	98.04	94.11	68.2	53.47	94.70	92.45	81.63	78.85	95.86	52.00	127.90	90.21	88.82	91.42	15.32
1998	98.95	97.61	45.3	78.74	102.50	99.21	89.83	95.41	97.31	45.00	134.20	94.82	93.26	96.99	-22.99
1999	99.69	98.41	63.0	88.47	99.90	100.89	95.82	101.09	98.69	50.00	124.00	97.85	95.68	103.00	-31.44
2000	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	63.00	117.90	100.00	95.97	100.00	100.00
2001	101.08	104.44	86.0	122.30	108.40	103.88	109.72	107.15	101.31	59.00	121.80	104.61	100.00	94.50	81.77
2002	102.90	109.74	86.6	143.46	130.50	124.15	118.57	126.84	102.60	61.00	113.10	110.47	101.43	93.53	48.35
2003	105.27	115.35	99.9	165.85	135.00	127.12	128.63	150.18	103.88	62.00	101.80	118.43	105.75	82.04	98.68
2004	108.37	120.17	133.3	184.82	198.10	143.78	144.53	207.00	105.26	66.00	102.20	123.52	109.95	61.27	122.19
2005	111.98	125.02	189.9	205.57	222.00	157.44	154.18	238.29	106.70	71.00	97.80	130.80	111.47	52.96	223.78
2006	115.82	130.94	229.6	243.94	234.00	154.60	169.58	257.55	108.24	71.00	97.60	133.03	114.05	42.58	234.21
2007	120.12	136.05	259.5	296.40	301.30	166.37	194.65	339.39	109.88	72.00	96.40	137.55	118.24	47.77	390.36
2008	123.99	140.69	344.0	343.93	430.50	177.35	241.74	465.86	111.64	77.00	100.60	140.30	123.98	39.11	488.64
2009	130.42	190.32	216.7	354.94	428.50	206.88	266.84	469.15	113.53	71.00	99.50	142.55	131.10	35.31	50.99
2010	138.06	195.62	279.3	408.43	441.30	216.20	329.82	487.16	115.59	70.00	100.00	147.68	136.23	34.61	202.51
2011	145.72	192.87	392.5	490.94	515.20	206.24	431.58	547.70	117.77	67.00	99.40	151.82	142.39	34.61	266.05
2012	154.04	204.34	387.5	544.63	549.30	234.91	485.84	587.31	120.08	65.00	104.80	156.83	155.05	38.08	159.31
2013	163.29	216.76	380.2	590.43	598.10	258.42	497.31	658.79	122.48	64.00	103.30	161.22	160.11	33.92	1.72
2014	173.17	212.30	346.5	675.59	590.30	280.62	527.73	844.06	124.86	63.00	105.40	167.34	164.77	36.69	-77.68

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: - إحصائيات البنك الدولي - الديوان الوطني للإحصائيات- تقارير OPEC,

جدول رقم 02: تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة: 1990-2014

Année	PIB%	INF%	tchom%	BP (En milliards de dollars)
1990	0,8	16,7	19,7	-0,22
1991	-1,2	25,9	21,2	1,04
1992	1,8	31,7	23,8	-0,11
1993	-2,1	20,5	23,15	-0,03
1994	-0,9	29	24,36	-4,36
1995	3,8	29,8	28,1	-6,3
1996	4,1	18,7	25,9	-2,1
1997	1,1	5,7	26,41	1,16
1998	5,1	5	28,02	-1,74
1999	3,2	2,6	29,77	-2,38
2000	2,2	0,3	28,89	7,57
2001	4,6	4,2	27,3	6,19
2002	5,6	1,4	27,02	3,66
2003	7,2	4,3	23,7	7,47
2004	4,3	4	17,7	9,25
2005	5,9	1,4	15,3	16,94
2006	1,7	2,3	12,3	17,73
2007	3,4	3,7	13,8	29,55
2008	2	4,9	11,3	36,99
2009	1,6	5,7	10,2	3,86
2010	3,6	3,9	10	15,33
2011	2,8	4,5	10	20,14
2012	3,3	8,9	11	12,06
2013	2,8	3,3	9,8	0,13
2014	4,1	2,9	10,6	-5,88

المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقاً من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2015/12/25.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz> /، تاريخ زيارة الموقع: 2015/12/25.

ملحق رقم 02 : (01)- مصفوفة الارتباط ومصفوفة معاملات الارتباط الجزئية

		النمو الاقتصادي Pib			المستوى العام للأسعار Pcons				معدل البطالة Tcho			ميزان المدفوعات BP					
		Poi l	EP	K		M M	W	PIM P	im p		IN V	W	PO P		TC R	N	Poi l
Correlation	Poi l	1.	.92	.93	MM	1.	.99	.97	.98	IN V	1	.96	.89	TC R	1	-	-
	EP	.92	1.	.97	W	.99	1.	.97	.96	W	.96	1	.93	N	-.75	1.	.73
	K	.93	.97	1.	PIM P	.97	.97	1.	.97	PO P	.89	.93	1	POI L	-.53	.73	1.
		Determinant = .008			Determinant = 3.289E-005				Determinant = .009			Determinant = .201					
Anti-image Correlation	Poi l	.90 <sup>a</sup>			MM	.73 <sup>a</sup>				IN V	.72 <sup>a</sup>			TC R	.68 <sup>a</sup>		
	EP		.72 <sup>a</sup>		W		.76 <sup>a</sup>			W		.64 <sup>a</sup>		N		.59 <sup>a</sup>	
	K			.69 <sup>a</sup>	PIM P			.89 <sup>a</sup>		PO P			.82 <sup>a</sup>	Poi l			.69 <sup>a</sup>
KMO		.759			.785				.716			.650					

(02) قيم الإشتراكيات للمتغيرات على المحاور العاملة

Pib	Initial	Extraction	Pcons	Initial	Extraction	Tcho	Initial	Extraction	Bp	Initial	Extraction
POIL	1.000	.936	MM	1.000	.991	INV	1.000	.952	TCR	1.000	.740
EP	1.000	.967	W	1.000	.977	W	1.000	.978	N	1.000	.885
K1	1.000	.973	PIMP	1.000	.977	POP	1.000	.927	POIL	1.000	.725
			imp	1.000	.976						

(03) التباين المفسر للعوامل المستخلصة لكل مؤشر من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative%	Total	% of Variance	Cumulative%
F1	2.876	95.863	95.863	2.876	95.863	95.863
F2	3.920	98.008	98.008	3.920	98.008	98.008
F3	2.857	95.227	95.227	2.857	95.227	95.227
F4	2.350	78.330	78.330	2.350	78.330	78.330

(04) نتائج تقدير العلاقة الإنحدارية بين مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي والعوامل المستخلصة

	Model Summary		ANOVA				Coefficients					
	R <sup>2</sup>	$\bar{R}^2$			df	F	Sig.		B	t	Sig.	
<b>Pib</b>	.986	.984	Regr	19347.19	3	480.11	.000	F1	27.322	14.821	.00	
			Resid	282.080	21			F1 ** 2	-24.252	-9.124	.00	
									F1** 3	9.587	6.046	.00
			Total	19629.27	24			(C)	131.207	82.177	.00	
<b>Pcons</b>	.824	.799	Regr	31977.59	3	32.82	.000	F2	33.999	4.432	.00	
			Resid	6820.789	21			F2** 2	-36.193	-3.105	.005	
									F2** 3	14.191	2.334	.030
			Total	38798.38	24			(C)	120.772	16.398	.000	
<b>Tcho</b>	.810	.782	Regr	12703.02	3	29.78	.000	F3	-36.858	-7.481	.000	
			Resid	2986.337	21			F3** 2	-12.072	-2.402	.026	
									F3** 3	10.545	3.635	.002
			Total	15689.354	24			(C)	70.746	18.029	.000	
<b>BP</b>	.678	.650	Regr	473621.6	2	24.22	.000					
			Resid	224925.7	23			F4	120.591	5.847	.000	
			Total	698546.9	25			F4 ** 2	73.041	4.891	.000	